



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

PISSN: 1813-1719

EISSN: 1813-1813



Measuring the effect of some economic policy variables on reducing unemployment in Egypt

Assist. Prof. Ibrahim A. J. Issa
College of Administration and Economics
Tikrit university
Rpid7012@tu.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Kkalid H. H. Al-Mashhadani
College of Administration and Economics
University of Mosul
Khaled_hamady@uomosul.edu.iq

Abstract

The research aims to measure the impact of some economic policy variables, specifically public spending, public revenues, broad money supply, exchange rate, real interest rate, foreign direct investment, exports and imports as percentages of GDP on unemployment rates in Egypt during the period (1990-2020) using Time Series data. After conducting the stability test using the ADF test, it was found that all the model variables became static after the first difference. Therefore, the Autoregressive Distributed Lag Model was built and estimated. The research found that there is a co-integration relationship and that there is an inverse significant relationship between (government spending, government revenues, broad money supply, incoming foreign direct investment, and exports as percentages of GDP) and (unemployment rates), which is consistent with economic logic. The study also found that there is a positive and moral relationship between the exchange rate, real interest rates and imports as percentages of GDP with unemployment rates, and this is consistent with economic logic. The study recommended the need to increase the degree of coordination between (financial, monetary and commercial) economic policies in a manner that ensures their impact on economic activity in general and reduce unemployment rates in particular.

Keywords: Unemployment rate, public expenditure, general revenue, broad money supply, exchange rates, interest rates, incoming foreign direct investment.

قياس أثر بعض متغيرات السياسات الاقتصادية في الحد من البطالة في مصر

أ.م. د خالد حمادي حمدون المشهداني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.م. ابراهيم عبدالله جاسم عيسى
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس أثر بعض متغيرات السياسات الاقتصادية والمتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات العامة وعرض النقد الواسع وسعر الصرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي وسعر الفائدة الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والصادرات من السلع والخدمات

والاستيرادات من السلع والخدمات على معدلات البطالة في مصر خلال المدة (1990-2020) باستعمال بيانات Time Series، وبعد اجراء اختبار الإستقرارية بواسطة ديكي فولر الموسع ADF تبين أن جميع متغيرات الأنموذج أصبحت ساكنة عند الفرق الأول عليه تم بناء وتقدير أنموذج (AutoRegressive Distributed Lag Model)، وقد توصل البحث لوجود علاقة تكامل مشترك وأن هناك علاقة معنوية عكسية بين كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة وعرض النقد الواسع والاستثمار الاجنبي المباشر الوافد والصادرات من السلع والخدمات مع معدلات البطالة وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي كما وجدت الدراسة أيضاً أن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين كل من سعر الصرف وأسعار الفائدة الحقيقية والاستيرادات من السلع والخدمات مع معدلات البطالة وهذا يتفق أيضاً مع المنطق الاقتصادي، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة درجة التنسيق بين السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) وبما يضمن تأثيرها في النشاط الاقتصادي بصورة عام والحد من معدلات البطالة بصورة خاص.

الكلمات المفتاحية: معدل البطالة، الإنفاق العام، الإيراد العامة، عرض النقد الواسع، اسعار الصرف، اسعار الفائدة، الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد.

1. المقدمة:

تعد البطالة من الظواهر الاقتصادية التي لازمت الاقتصاد المصري مهددة أمنها السياسي والاقتصادي الاجتماعي الأمر الذي جعل منها تحدياً أمام صانعي وواضعي السياسات الاقتصادية في البلد خاصة وأن معدلات البطالة مرتفعة قد تجاوزت (10%) خلال مدة الدراسة وهي نسبة تعكس ضعف نمو الاقتصاد المصري والاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية بوصفها بلد نامي يعاني من خلل في ميزان المدفوعات وعجز في الموازنة العامة فضلاً عن وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك، وقد كان للتحويلات التي مر بها الاقتصاد المصري كثورة يناير 2011 التي رافقها توقف في اغلب الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمل وتزايد معدلات البطالة والتي بلغت ذروتها عام 2013 بواقع (13.15%)، وعلى هذا الأساس فإن معالجة البطالة تعد ضرورة مهمة بل أحد الأهداف الاقتصادية الكلية التي ينبغي على واضعي السياسات الاقتصادية في مصر معالجتها في المدى القصير والطويل بوصفها تمثل تهديداً لأمنها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبما أن هناك سياسات اقتصادية مهمة وذات تأثير مباشر في النشاط الاقتصادي كالمالية والنقدية والتجارية تحتم على السلطات الحكومية المصرية استعمالهما بالشكل الأمثل لتحقيق الأهداف المنشودة برفع مستويات النمو وتقليل معدلات البطالة وخفض مستويات التضخم والتي تصنف ضمن أهم الأهداف الأساسية لأي بلد. ومن هذا المنطلق فقد ركز البحث على بعض متغيرات السياسات الاقتصادية المهمة، إذ تم التعبير عن السياسة المالية (بالإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية) وعن السياسة النقدية ب (عرض النقد الواسع وسعر الصرف وأسعار الفائدة الحقيقية) وعن السياسة التجارية ب (الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد والصادرات والاستيرادات) وقد جرى قياس أثر هذه السياسات في معدلات البطالة لتحديد أيهما أكثر أثر في معدلات البطالة.

2. مراجعة الادبيات النظرية والتجريبية: من خلال تتبع تاريخ الفكر الاقتصادي نجد أغلب المدارس الاقتصادية كالكلاسيكية والكينزية والنقدية والتوقعات الرشيدة والمؤسسية وغيرها قد اهتمت بمشكلة البطالة وأعطتها أولوية في التحليل فضلاً عن الباحثين والمختصين بالشأن الاقتصادي

والذين قدموا دراسات وبحوث أكدوا من خلالها على مجموعة من السياسات المستخدمة للحد من ارتفاع معدلات البطالة ويمكن توضيح أهم السياسات التي أكدت عليها المراجع الأدبية بالآتي:

أ. الانفاق العام: يعد أبرز أدوات السياسة المالية المؤثرة في النشاط الاقتصادي بشكل عام ومعدلات البطالة بشكل خاص وهذا ما أكد عليه الاقتصادي كينز في دعوته لتفعيل الطلب الكلي الفعال من خلال زيادة الانفاق العام لمواجهة زيادة معدلات البطالة خلال أزمة الكساد الكبير، فعند حدوث الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة يأتي دور السياسة المالية في معالجة هذه المشكلة من خلال اتباع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام أو عن طريق خفض الضرائب أو كلاهما معاً ومعنى ذلك أن الحكومة قد لجأت إلى إحداث عجز مقصود في موازنتها والذي يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الأفراد أو المؤسسات أو الهيئات المحلية أو الدولية ونتيجة للسياسة التوسعية يزداد الطلب الكلي ثم الإنتاج الكلي فيزداد معها الطلب على العمل فيرتفع مستوى التوظيف وتنخفض معدلات البطالة (Robinson & Mcggridge, 2013: 477-478)، لكن لا بد من الإشارة إلى وجود اختلاف لدى مجموعة من الباحثين حول نوع هذا التأثير فهناك وجهتين الأولى تؤكد على الأثر الإيجابي للإنفاق العام في الحد من معدلات البطالة وتحديد الانفاق الاستثماري وعده نوع الانفاق العام الأكثر تأثيراً في الحد من ارتفاع معدلات البطالة (Chu, 2020: 2402) ومن الناحية التجريبية وباستعمال البيانات الطولية Panel Data لمجموعة البلدان الصناعية الكبرى فإن زيادة الانفاق الاستهلاكي أدت إلى تخفيض معدلات البطالة (Ozcelebi & Ozkan, 2017: 5) أما الوجهة الثانية فقد أكدت على أن زيادة الإنفاق العام تزيد من معدلات البطالة باعتبار أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص وتسريح الأفراد العاملين فيه وبعبارة أخرى يؤدي زيادة الانفاق العام إلى زيادة الطلب الاجمالي ومن ثم الإنتاج فيزداد الطلب على النقود مسبباً ارتفاعاً في أسعار الفائدة الذي ينعكس سلباً على القطاع الخاص (Feldmann, 2009: 320-325).

ب. الإيرادات العامة: لا يختلف تأثير الإيرادات العامة كثيراً عن الانفاق العام من حيث تأثيره على النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة بوصفه يمثل المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة، وبالرغم من وجود بعض الآراء التي أكدت على الأثر السلبي لزيادة الإيرادات العامة على معدلات البطالة وتحديدًا إذا كانت زيادة الإيرادات العامة ناتجة عن زيادة الضرائب على أصحاب الدخل والثروات والشركات فإن ذلك سيدفع بالمستثمرين لتقليل انتاجهم ومن ثم تقليل طلبهم على الأيدي العاملة فترتفع بذلك معدلات البطالة وهذا ما توصل إليه (AthanasiosOTagkalakis) عند دراسته لمعدلات البطالة في اليونان (Tagkalakis, 2013: 1-5) غير أن أغلب الدراسات أكدت على الدور الإيجابي للإيرادات العامة في تقليل معدلات البطالة فزيادة الإيرادات العامة أدت إلى تقليل معدلات البطالة في العراق وهذا ما توصل إليه (الجبوري ودبي) عند دراستهما لمشكلة البطالة في العراق خلال المدة 1990-2015 (الجبوري ودبي، 2017: 223).

ج. عرض النقد الواسع: يعد أبرز أدوات السياسة النقدية والتي تستطيع من خلالها أن تؤثر في النشاط الاقتصادي ومعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية وفي مقدمتها تزايد معدلات البطالة، وغالباً ما تلجأ السلطات الحكومية للسياسة النقدية التوسعية لمعالجة حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة عن طريق زيادة عرض النقد خلال شراء الأوراق المالية باستخدامه إحدى الأدوات الكمية (إعادة سعر الخصم أو عمليات السوق المفتوحة أو نسب الاحتياطي القانوني) ونتيجة لهذه السياسة

تنخفض أسعار الفائدة التي ترتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار وهي تمثل جزءاً من تكاليف الاستثمار فإن انخفاضها يؤدي إلى انخفاض تكاليف الاستثمار ومن ثم زيادة الاستثمار فزيادة الإنتاج ثم زيادة الطلب على العمل فتقل بذلك معدلات البطالة، لكن تجب الإشارة إلى أن الفكر الاقتصادي قد شهد تطورات لدور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي ابتداءً من الكلاسيك الذي أهملوا دور النقود فمن المبادئ التي استندت إليها النظرية الكلاسيكية هو حيادية النقود بمعنى أنها وسيلة للتبادل السلع والخدمات فقط وليس لها أي تأثير في النشاط الاقتصادي، أما الكينزيين فقد اضافوا أدوار أخرى للنقود وهي الاحتياطي والمضاربة وأن التغير في الطلب على النقود لغرض الاحتياطي أو المضاربة يؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على كمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي، أما النقديون بزعمهم فقد عدوا أن النقود هي المحرك الأساس والوحيد للنشاط الاقتصادي وأن علاج كافة المشكلات الاقتصادية ومنها البطالة لا يتحقق إلا من خلال تفعيل دور السياسة النقدية ولهذا عد النقديون أن التقلبات في مستويات الدخل والنتاج والتشغيل إنما ترجع لإخطاء السياسات النقدية المتبعة أو بسبب التدخل الحكومي غير المبرر في النشاط الاقتصادي (معل، 2017: 179-183)، أما بالنسبة للنمو الكلاسيك فقد انطلقوا في تحليلهم من التوقعات الرشيدة للأفراد تجاه السياسات النقدية المتبعة من قبل السلطات الحكومية وقد أكد على أن فعالية السياسة النقدية مرتبطة بتوقعات الأفراد (العزاوي والشمري، 2018: 367)، كما وقد بينت الأدلة التجريبية أن تأثير السياسة النقدية مرتبط بطبيعة ونظام النشاط الاقتصادي للبلد فقد وجدت الدراسة القياسية التي قدمها (صباح) عن دور السياسة النقدي والمتمثلة بعرض النقد الواسع في معالجة ارتفاع معدلات البطالة في مصر أنه لا يوجد أي أثر لعرض النقد في معدلات البطالة (صباح، 2010: 4-1).

د. سعر الصرف: يعد الأداة الأكثر استخداماً من قبل السلطات النقدية فهو يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي إذ يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الأسواق العالمية فيؤثر في الصادرات من ناحية وعلى استقطاب الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى (عمارة، 2016: 89). تأتي أهمية أسعار الصرف كأحدى أدوات السياسة النقدية لمعالجة البطالة أو التقليل من معدلاتها، إذ أن التغيرات في أسعار الصرف تؤثر وبشكل واسع في النشاط الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية، أن تغيرات أسعار الصرف ضرورية في بعض الأحيان بهدف الوصول إلى الاستقرار الكلي على الأمد الطويل، وبما أن أسواق العمل مرتبطة بعدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى ومنها سعر الصرف فأن تغيراته تؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات والاستيرادات ومن ثم في حجم وكمية الإنتاج ثم زيادة الطلب على العمل، غالباً ما تلجأ البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة إلى تخفيض قيمة عملتها تجاه الدولار الأمريكي ونتيجة لهذه السياسة فأن المنتجات المحلية تصبح أرخص بالنسبة للأجانب والسلع المستوردة تصبح أغلى بالنسبة للمستهلكين المحليين فيزداد بذلك الطلب على المنتجات المحلية ويقل الطلب على المنتجات المستوردة فيزداد الإنتاج المحلي ويزداد معه الطلب على العمل فتقل بذلك معدلات البطالة (عبد المؤمن وأنيس، 2020: 31)، ومن الأدلة التجريبية ما قدمه الباحث (Chimnani) في دراسته عن أثر سعر الصرف على معدلات البطالة في بلدان آسيا بالاعتماد على بيانات

Panel Data توصل أن لأسعار الصرف أثر إيجابي في الحد من ارتفاع معدلات البطالة في بلدان آسيا (Chimnani & others, 2017: 2-6)، ومن الأدلة التجريبية ما توصل إليه مجموعة من الباحثين الصينيين عن أثر سعر الصرف والصادرات على البطالة في الصين إذ توصلوا من خلال بحثهم أن لأسعار الصرف المستقرة أثر على معدلات البطالة أكبر من السياسات المالية ومتغيرات السياسة النقدية الاخرى (Xiangquan & others, 2011: 2-6).

هـ. أسعار الفائدة: تعد من القنوات التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي وقد أكدت الأدبيات الاقتصادية على أهمية قناة سعر الفائدة، فهي تشغل دوراً كبيراً في البناء الاقتصادي وفي تحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، وقد أكد الكينزيين على هذا الدور من خلال تأثير تغيرات أسعار الفائدة على الاستثمار، كما تجدر الإشارة إلى أن تأثير أسعار الفائدة في النشاط الاقتصادي يختلف من بلد لآخر بسبب التباين في درجة تطور كل بلد فضلاً عن مدى توفر اقتصاد السوق وحجم ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتأثيره بأسعار الصرف وأجمالي التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء. إذ تستطيع السلطات النقدية من التأثير في النشاط الاقتصادي ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة من خلال تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار الذي يرتبط معها بعلاقة عكسية فيزداد بذلك الإنتاج ومن ثم الطلب على العمل فتتخفض معدلات البطالة. (Labonte, 2020: 7)، وقد توصل كل من (Hassan & Selim) من خلال دراسة أجريها على مجموعتين من البلدان الأولى اشتملت على بعض بلدان منطقة اليورو والثانية اشتملت بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية أن أسعار الفائدة المنخفضة أو الصفرية في المجموعة الأولى ساعدت في التقليل من معدلات البطالة والتضخم، ومن ناحية أخرى لم تسهم أسعار الفائدة الموجبة في المجموعة الثانية في الحد من معدلات البطالة والتضخم (Selim & Hassan, 2019: 3)، كما لم يكن أي أثر لأسعار الفائدة على معدلات البطالة في مصر بحسب ما توصل إليه (صباح) في دراسته التي أجراها وقد توصل أن معدلات البطالة تتأثر بعوامل خارجية غير السياسة النقدية (صباح، 2010: 4-1).

و. الاستثمار الاجنبي المباشر: يسعى صناع السياسات الاقتصادية في معظم بلدان العالم وخاصة النامية منها إلى توفير بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أحد المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي وعلى الأمد البعيد من خلال توسيعه للقدرة الانتاجية للبلدان المستضيفة، وقد أكد أغلب الباحثين على دور الاستثمار الاجنبي المباشر في معالجة ارتفاع معدلات البطالة وأن هذا الدور يعتمد على نوع الاستثمارات فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات كثيفة رأس المال أو في الصناعات التكنولوجية أو عبارة عن شراء بعض الشركات المحلية التي تم تخصيصها فإن إسهامه في التقليل من معدلات البطالة سيختفي وفي بعض الأحيان سيسهم في ارتفاع معدلات البطالة، أما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات كثيفة العمل فإنه سيسهم في تقليل والحد من معدلات البطالة، (Chaudhuri, 2014: 1-2) وفي دراسة أجراها (Moheideen) على عينة تضمنت عشرة بلدان عربية توصل من خلالها أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أسهمت في التقليل من معدلات البطالة (Moheideen, 2016)، كما توصل (Kumar) من خلال دراسة أجراها لأثر الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا الى

البلدان النامية أن الاستثمارات في الصناعات التكنولوجية لم تسهم في تقليل معدلات البطالة في البلدان النامية (Kumar, 2003: 112-113).

ز. الصادرات: حجم الصادرات يعكس قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة على الصعيد الخارجي فضلاً عن دورها في تحفيز و تحريك النشاط الاقتصادي ورفع مستويات التوظيف والتقليل من معدلات البطالة ولذلك اتجهت معظم بلدان العالم لاستخدام أدوات السياسات التجارية سواء كانت سعرية أم كمية بهدف التأثير في حجم التجارة الخارجية، غير أن تأثير هذه السياسات يختلف من بلد لآخر وعلى حسب النظام والسياسة المتبعة والهدف منها في كل بلد فالبلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة تلجأ الى سياسة تجارية حمائية أو تقديم الاعانات للمنتجين وفي كلا الحالتين يزداد الإنتاج المحلي ويزداد مع الطلب على العمل فتقل بذلك معدلات البطالة (International Labour Organization, 2012: 24)، وقد بين احد تقارير الصادرة من منظمة التجارة العالمية عام 2017 الى دور الصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي والصين وأنها توفر فرص عمل لما يقارب (202) مليون فرد وتأخذ الأرقام بالحسبان الافراد الذين يعملون في شركات الساندة أي التي يتم استخدام منتجاتها من قبل شركات أخرى لغرض معالجتها وتصديرها (World Trade Report, 2017: 104)، كما أكد (الصوص) أن تعظيم الصادرات وزيادة الإنتاج المحلي من أجل التصدير يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة ورفع مستويات التوظيف والتقليل من معدلات البطالة (الصوص، 2012: 130)، كما توصل (Chimnani & others) في دراسة أجراها على بعض بلدان أسيا أن صافي الصادرات يسهم زيادة الإنتاج المحلي وزيادة مستوى التوظيف وتقليل معدلات البطالة (Chimnani & others, 2012: 2-6)

ح. الاستيرادات: أدرك الاقتصاديون منذ مدة طويلة أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي الى تقسيم العمل لصالح الاطراف المشاركة في التجارة الخارجية وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة واستخدامها بشكل أكثر كفاءة وفقاً لما يعرف بالميزة النسبية وبالتالي زيادة المكاسب المتحصلة من التجارة الخارجية والمتمثلة بإمكانية المنتجين على زيادة منتجاتهم وقدرة المستهلكين على الحصول على السلع المستوردة الأرخص والأجود، وهذا يعني أن بعض المنتجات المحلية سيتم استبدالها بالسلع الأجنبية المستوردة وهذا بدوره يؤدي إلى إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك ستترب آثار لحجم الاستيرادات في النشاط الاقتصادي لبدء المشارك في التجارة الخارجية وبالأخص معدلات البطالة فالزيادة في استيرادات البلد تعني أن هناك ضعف واختلال في القطاع الانتاجي وعدم قدرته على المنافسة فتزداد بذلك معدلات البطالة مع تزايد حجم الاستيرادات وبذلك تكون التجارة الخارجية لصالح البلدان الصناعية المتقدمة على حساب البلدان النامية الأمر الذي يؤدي الى إنهاء الوظائف ذات المهارات المنخفضة لديها، وبذلك تلجأ اغلب البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وخاصة النامية منها الى اتباع سياسة حمائية لتقليل حجم الاستيرادات (Pinto, 2013: 62)، ومن الأدلة التجريبية ما قدمه (Raifu) في دراسة اجراها أن الانفتاح التجاري وزيادة حجم الاستيرادات فاقمت من مشكلة البطالة في نيجيريا (Raifu, 2017: 6)، لكن

لا بد من الإشارة الى أنه في بعض الأحيان تؤدي زيادة الاستيرادات الى التقليل من معدلات البطالة إذ كانت النسبة الأكبر منها سلع رأسمالية.

3. البيانات والمنهجية: تهدف الدراسة الى تحديد مدى استجابة البطالة للتغيرات في بعض السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية)، أذ تمثل معدلات البطالة المتغير التابع أما المتغيرات التفسيرية فهي كل من الانفاق العام نسبة من GDP والإيرادات العامة نسبة من GDP وعرض النقد الواسع نسبة من GDP وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الحقيقية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد نسبة من GDP والصادرات نسبة من GDP والاستيرادات نسبة من GDP. اعتمد البحث على البيانات Time Series ولمدة 31 عام، وما يميز هذا النوع من البيانات انها سلسلة من المعطيات الإحصائية التي ترتبط بالزمن أو بعبارة أخرى هي سلسلة من القيم لظاهرة معينة تتغير مع مرور الزمن وتستخدم لغرض التنبؤ بالمستقبل بالاعتماد على البيانات الإحصائية لأعوام سابقة (Alimi, 2014: 105). سيأخذ النموذج القياسي لمعدل البطالة الصيغة الآتية:

$$Y = f(X1, X2, X3, X4, X5, X6, X7, X8)$$

اذ أن:

Y: معدل البطالة

X1: الإنفاق العام نسبة من GDP

X2: الإيرادات العامة نسبة من GDP

X3: عرض النقود الواسع نسبة من GDP

X4: معدل سعر صرف العملة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي

X5: سعر الفائدة الحقيقي (%)

X6: الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد نسبة من GDP

X7: الصادرات نسبة من GDP

X8: الاستيرادات نسبة من GDP

4. وصف المتغيرات:

أ. معدل البطالة: أشارت منظمة العمل الدولية الى أن معدل البطالة يمثل عدد الأفراد العاطلين عن العمل والذين هم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد لكنهم لا يجدونه (International Labour Organization, 2019: 6).

ب. الانفاق العام: يشمل جميع المبالغ النقدي الصادرة من الدولة أو أحد هيئاتها بهدف تحقيق نفع عام، ويشمل الأنفاق الجاري أي النفقات التشغيلية للدولة والنفقات الاستثمارية أي الانفاق على السلع والخدمات بغية تحقيق أهداف مستقبلية (Almula & others, 2020: 228).

ج. الإيرادات العامة: تتضمن الأموال النقدية كافة التي تحصل عليها الدولة من مصادرها المختلفة كالضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، وغيرها من الدخول كالرسوم والغرامات والدخول من العقارات والإيجارات أو المبيعات ومن مصادر أخرى بغية الإيفاء بالتزاماتها وإشباع الحاجات العامة.

- د. عرض النقد الواسع: يشمل جميع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية فضلاً عن الحسابات أو الودائع لأجل وكذلك حسابات التوفير في البنوك (بخيت ومطر، 2012: 201).
- ه. سعر الصرف: هو السعر الذي تحدده السلطات الحكومية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي) (عمارة، 2016: 89).
- و. اسعار الفائدة الحقيقية: تمثل أسعار الفائدة بشكل عام النسبة التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الاموال عند إيداعهم مبلغاً نقدياً معيناً في البنوك، ومن جهة أخرى تمثل النسبة التي يدفعها البنك مقابل اقتراضه للنقود من قبل الجمهور، أما سعر الفائدة الحقيقي فيمثل سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي وبعبارة أخرى هو سعر الفائدة الاسمي مطروحا منه معدل التضخم (Labonte, 2020: 7).
- ز. الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد: هو حركة أو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج على شكل وحدات إنتاجية صناعية كانت أو زراعية أو خدمية أو انشائية أو تمويلية بهدف تحقيق الأرباح بالدرجة الأساس.
- ح. الصادرات: تمثل جميع السلع والمنتجات والخدمات التي تصدرها الدولة إلى الأسواق الخارجية أو انها ذلك الجزء من الناتج المحلي المباع الى العالم الخارجي.
- ط. الاستيرادات: جميع السلع والخدمات التي تقوم الحكومة أو الافراد بشرائها من الأسواق الخارجية بسبب عدم مقدرة الصناعات المحلية على انتاجها أو لانخفاض أسعارها مقارنة مع المنتجات المحلية.

5. نتائج التقدير لأنموذج البطالة

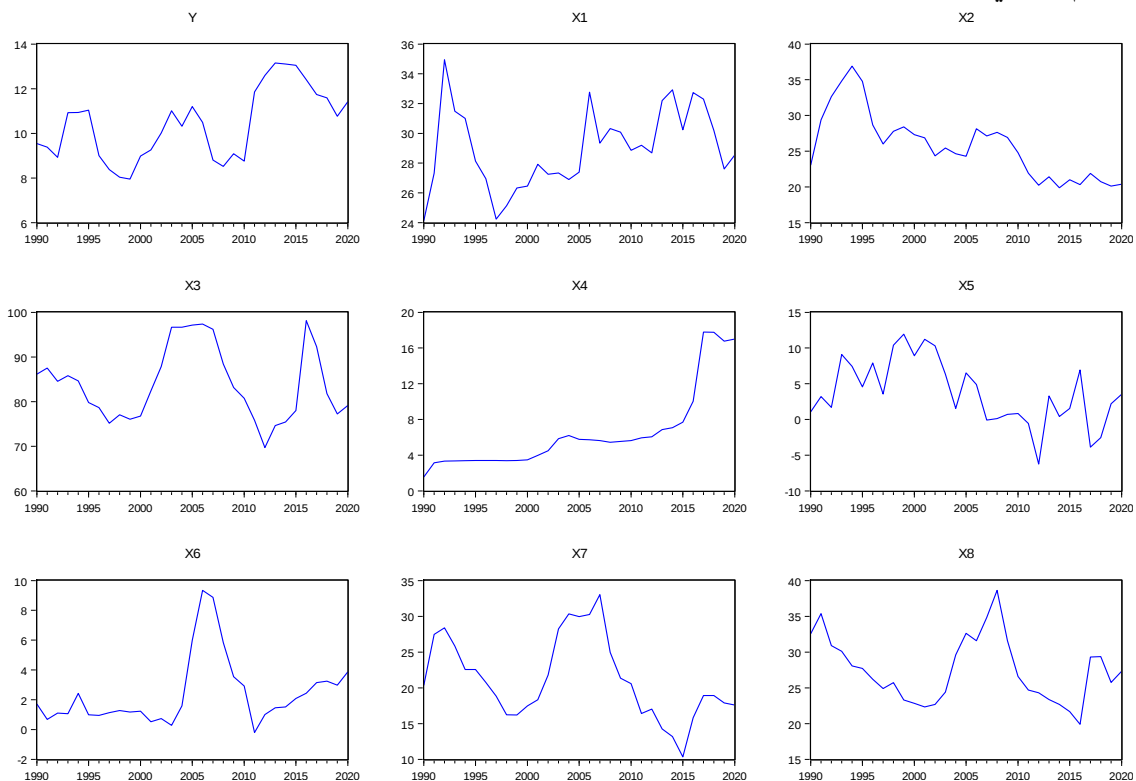
أ. الوصف الاحصائي للبيانات: يعرض الجدول (1) أبرز المقاييس الإحصائية لبيانات معدل البطالة ومتغيرات السياسات الاقتصادية أذ يمثل (Mean) الوسط الحسابي و (Median) الوسيط و (Maximum) أعلى قيمة و (Minimum) أقل قيمة و (Std. Dev) الاختلاف المعياري، ويمثل (Skewness) التفلطح و (Kurtosis) الالتواء، أما اختبار (Jarque-Bera) فهو خاص بالتوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية فإذا كانت احتمالية جاكو بير (Jarque-Bera) أكبر من مستوى (5%) فأنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على أن البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وبالعكس، ومن خلال نتائج الجدول (1) يتضح بان أعلى قيمة لمعدل البطالة بلغ (13.1) وأدنى قيمة (7.9) بوسط حسابي بلغ (10.3) وكانت احتمالية (Jarque-Bera) غير معنوية فقد بلغت (0.40) اي أننا نقبل فرضية العدم القائلة بان السلسلة الزمنية تتوزع توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (1): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8
Mean	10.39303	28.99301	25.73725	83.89527	6.529927	3.764713	2.414852	21.15349	27.44509
Median	10.49000	28.68950	25.43114	82.37828	5.621943	3.292157	1.509575	20.35491	26.58710
Maximum	13.15400	34.94393	36.90857	98.13613	17.78253	11.93582	9.343527	33.04299	38.63763
Minimum	7.950000	24.11378	19.87671	69.71546	1.550000	-6.262720	-0.204532	10.34546	19.90109
Std. Dev.	1.580311	2.680688	4.653706	8.149181	4.559397	4.547275	2.301330	5.703451	4.545249
Skewness	0.198925	0.208389	0.684424	0.439814	1.659440	-0.010742	1.739696	0.398218	0.534044
Kurtosis	1.890180	2.435166	2.825632	2.060912	4.534710	2.397557	5.501183	2.306912	2.603827
Jarque-Bera	1.795397	0.636459	2.459525	2.138526	17.26997	0.469390	23.71769	1.439797	1.676281
Probability	0.407507	0.727436	0.292362	0.343261	0.000178	0.790812	0.000007	0.486802	0.432514
Sum	322.1840	898.7832	797.8549	2600.753	202.4277	116.7061	74.86041	655.7580	850.7979
Sum Sq. Dev.	74.92144	215.5827	649.7094	1992.274	623.6429	620.3314	158.8836	975.8805	619.7787
Observations	31	31	31	31	31	31	31	31	31

المصدر: مخرجات برمجية الاقتصاد القياسي Eviews-12.

ب. الرسم البياني للسلاسل الزمنية:



الشكل (1): الرسم البياني للسلاسل الزمنية

المصدر: مخرجات برمجية الاقتصاد القياسي Eviews-12.

1-5. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة Dickey et Fuller Augmente: يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة رتبة استقرارية السلسلة ومدى سكونها بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) الذي يعد من أفضل الاختبارات الخاصة بجذر الوحدة ومن أكثرها استعمالاً (عبد القادر، 2007: 6).

الجدول (2): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة اختبار (ADF)

ADF Test									
At Level									
X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	
-2.1551	-2.1967	-3.0372	-2.9249	0.3306	-2.6361	-1.2067	-3.2545	-1.7265	t-Statistic
0.2259	0.2116	0.0431	0.0543	0.9761	0.0975	0.6583	0.0265	0.4082	Prob.
n0	n0	**	*	n0	*	n0	**	n0	حد ثابت
-2.0482	-2.1737	-3.1301	-3.7729	-1.0281	-2.5849	-4.1497	-3.1471	-4.1876	t-Statistic
0.5523	0.4856	0.1184	0.0325	0.9246	0.2891	0.0140	0.1142	0.0140	Prob.
n0	n0	n0	**	n0	n0	**	n0	**	اتجاه زمني
-0.6309	-0.5268	-1.6224	-2.0795	1.7386	-0.3986	-0.4089	0.0599	0.0886	t-Statistic
0.4355	0.4801	0.0977	0.0379	0.9775	0.5316	0.5276	0.6942	0.7033	Prob.
n0	n0	*	**	n0	n0	n0	n0	n0	بدون حد ثابت واتجاه زمني
At First Difference									
d(X8)	d(X7)	d(X6)	d(X5)	d(X4)	d(X3)	d(X2)	d(X1)	d(Y)	
-4.8411	-4.4663	-3.5359	-6.0892	-4.2120	-4.2296	-4.5450	-5.9293	-3.7929	t-Statistic
0.0005	0.0014	0.0141	0.0000	0.0027	0.0026	0.0012	0.0000	0.0085	Prob.
***	***	**	***	***	***	***	***	***	حد ثابت
-4.8521	-4.3481	-3.4703	-6.0374	-4.4388	-4.1452	-4.3210	-5.8302	-3.8959	t-Statistic
0.0028	0.0092	0.0617	0.0002	0.0074	0.0146	0.0097	0.0003	0.0277	Prob.
***	***	*	***	***	**	***	***	**	اتجاه زمني
-4.8946	-4.5055	-3.5839	-6.2133	-3.9928	-4.2984	-4.5514	-6.0377	-3.8142	t-Statistic
0.0000	0.0001	0.0008	0.0000	0.0003	0.0001	0.0001	0.0000	0.0005	Prob.
***	***	***	***	***	***	***	***	***	بدون حد ثابت واتجاه زمني

Notes

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

المصدر: مخرجات برمجية الاقتصاد القياسي Eviews-12.

من خلال نتائج الجدول (2) نلاحظ بان السلاسل الزمنية لـ (Y) و (X2) كانت مستقرة عند المستوى بوجود اتجاه زمني وعند مستوى معنوية (5%) أما (X1) و (X3) كانت مستقرة عند المستوى وبوجود حد ثابت وعند مستوى معنوية (5%) و (10%) أما (X5) فقد استقرت عند المستوى بوجود حد ثابت واتجاه زمني وبدون حد ثابت واتجاه زمني عند مستوى معنوي (1%) و (5%) و (10%) وبالنسبة لـ (X6) فقد استقرت أيضاً عند المستوى وبوجود حد ثابت وبدون حد

ثابت واتجاه زمني وعند مستوى معنوي (5%) و(10%) أما (X7) و(X8) فقد استقرت بعد اخذ الفرق الاول وبوجود حد ثابت واتجاه زمني وبدون حد ثابت واتجاه زمني وعند مستوى معنوي (1%).

2-5. تقدير أنموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (ARDL): بعد ان تم اختبار الإستقرارية وتبين ان جميع المتغيرات أصبحت ساكنة بعد اخذ الفرق الاول لها وهذا يتفق مع منهجية التكامل المشترك (ARDL) والتي تستخدم بحسب Pesaran عندما تكون السلسلة الزمنية مستقرة عند (I₀) او (I₁) او مزيج بينهما (Shrestha, 2005: 28). الجدول (3): اختبار العلاقة قصيرة الاجل وعلاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
اختبار العلاقة قصيرة الاجل				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	-19.08133	0.043200	-0.824313	D(Y(-1))
0.0001	30.55571	0.026892	0.821715	D(X1)
0.0003	-20.13040	0.021357	-0.429919	D(X1(-1))
0.0026	-9.336723	0.018529	-0.173002	D(X2)
0.0006	15.63163	0.020754	0.324426	D(X2(-1))
0.0002	-22.92375	0.014540	-0.333302	D(X3)
0.0015	-11.26678	0.014326	-0.161403	D(X3(-1))
0.0044	7.787590	0.033996	0.264745	D(X4)
0.0012	-12.19421	0.033669	-0.410564	D(X4(-1))
0.0027	9.223717	0.013955	0.128721	D(X5)
0.0005	-16.51515	0.012388	-0.204598	D(X5(-1))
0.0043	-7.866536	0.023673	-0.186225	D(X6)
0.0005	16.89937	0.020431	0.345267	D(X7)
0.0001	-25.24968	0.019472	-0.491669	D(X7(-1))
0.0009	-13.58544	0.019044	-0.258717	D(X8)
0.0234	4.280686	0.014595	0.062477	D(X8(-1))
0.0001	-34.02246	0.026108	-0.888255	CointEq(-1)*
0.070345	Mean dependent var		0.992565	R-squared
1.018339	S.D. dependent var		0.982652	Adjusted R-squared
-0.890029	Akaike info criterion		0.134127	S.E. of regression
-0.088511	Schwarz criterion		0.215882	Sum squared resid
-0.639003	Hannan-Quinn criter.		29.90542	Log likelihood
			3.295663	Durbin-Watson stat

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
اختبار العلاقة طويلة الاجل				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0313	3.830678	0.374201	1.433444	X1
0.1421	-1.979396	0.312550	-0.618661	X2
0.3394	-1.133376	0.074763	-0.084734	X3
0.6986	-0.426304	0.108677	-0.046329	X4
0.2258	1.520096	0.282968	0.430138	X5
0.1194	-2.161669	0.316437	-0.684031	X6
0.0534	3.097886	0.247633	0.767137	X7
0.0145	-5.108764	0.167529	-0.855865	X8
0.8938	-0.145159	5.937987	-0.861951	C
EC = Y - (1.4334*X1 -0.6187*X2 -0.0847*X3 -0.0463*X4 + 0.4301*X5 (-0.6840*X6 + 0.7671*X7 -0.8559*X8 -0.8620				
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
2.85	1.85	10%	28.93819	F-statistic
3.15	2.11	5%	8	K
3.42	2.33	2.5%		
3.77	2.62	1%		

المصدر: مخرجات برمجية الاقتصاد القياسي Eviews-12.

من نتائج الجدول (3) يمكن تقسيم النتائج على قسمين وحسب تأثير السياسات الاقتصادية المعتمدة في الانموذج وكالاتي:

5-2-1. تحليل نتائج العلاقة قصيرة الاجل:

❖ هناك علاقة عكسية وذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى (1%) بين المتغيرين (X1) و (Y) اي ان زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.492%) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على ان زيادة الانفاق الحكومي تنشيط الطلب الكلي ومن ثم الانتاج الكلي الذي بدوره يخلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة. اما الخطأ المعياري للعلاقة بين المتغيرين بلغ (0.021)

❖ وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى (1%) بين المتغيرين (X2) و (Y) أي ان زيادة الايرادات العامة بنسبة (1%) ادى الى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.173%) وهذا مطابق ايضاً للنظرية الاقتصادية التي تؤكد ان زيادة الايرادات العامة لها دور في تنشيط الطلب الكلي ثم الانتاج الكلي ثم زيادة الطلب على العمل. اما الخطأ المعياري فقد بلغ (0.018).

❖ وجدت نتائج التقدير أن هناك علاقة عكسية وذات دلالة احصائية معنوية عند مستوى (1%) بين المتغيرين (X3) و (Y) أي ان زيادة عرض النقد بنسبة (1%) ادت الى زيادة معدل البطالة بنسبة (0.333%). وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على ان زيادة عرض النقد تؤدي لانخفاض في اسعار الفوائد وزيادة الطلب على القروض من اجل الاستثمار وتنشيط الطلب على العمالة مما ينتج عنه انخفاض معدلات البطالة. في حين بلغ معدل الخطأ المعياري للعلاقة بين المتغيرين (0.014).

❖ هناك علاقة طردية ومعنوية عند مستوى (1%) بين المتغيرين (X4) و (Y) أي ان زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) ادت الى زيادة معدل البطالة (0.264%) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية اذ ان زيادة سعر صرف الجنية المصري تجاه الدولار الامريكي وبمعنى اخر زيادة قيمة الجنية مقابل الدولار ونتيجة لذلك فان السلع المحلية تصبح أغلى بالنسبة للمستوردين الاجانب والسلع الاجنبية تصبح أرخص بالنسبة للمستهلكين المحليين فتتخفض الصادرات وتزداد الاستيرادات فيتراجع المنتج المحلي ويقل الطلب على العمل فترتفع معدلات البطالة والعكس صحيح. اما الخطأ المعياري فقد بلغ (0.033).

❖ اوجدت النتائج القياسية وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى (1%) بين المتغيرين (X5) و (Y) أي ان زيادة اسعار الفائدة بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض معدلات البطالة بنسبة (0.128%) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية فعندما تقرر السلطات النقدية زيادة سعر الفائدة فان ذلك يجعل من القروض تصبح مكلفة بالنسبة للمستثمرين وبالتالي انخفاض الاستثمار المخطط وصافي التصدير وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي ثم انخفاض الانتاج الكلي فيقل الطلب على العمل وتزداد معدلات البطالة، اما الخطأ المعياري للعلاقة بين المتغيرين فقد بلغ (0.013).

❖ هناك علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى (1%) بين المتغيرين (X6) و (Y) أي ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (1%) ادت الى انخفاض معدل البطالة (0.186%). وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على دور الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة لمعالجة زيادة معدلات البطالة. اما الخطأ المعياري فقد بلغ (0.023).

❖ هناك علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى (1%) بين المتغيرين (X7) و (Y) أي ان زيادة (الصادرات كنسبة من GDP) بنسبة (1%) ادت الى انخفاض معدل البطالة (0.491%)، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يبين ان زيادة الصادرات تؤدي الى تشجيع وتوسع المنتج المحلي ومن ثم زيادة الطلب على العمل وتقليل معدلات البطالة. اما الخطأ المعياري بلغ (0.019).

❖ العلاقة طردية ومعنوية بين المتغيرين (X8) و (Y) أي زيادة (الاستيرادات كنسبة من GDP) بنسبة (1%) ادت الى زيادة معدل البطالة (0.062%). وهذا ايضا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على ان زيادة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية دليل على تراجع المنتج المحلي وانخفاض الطلب على العمل فتزداد معدلات البطالة بزيادة الواردات كما لابد من الاشارة ان المنطق الاقتصادي يؤكد ايضا ان زيادة الواردات من الممكن تؤدي الى تقليل معدلات البطالة إذا كانت الاستيرادات من السلع الرأسمالية. اما الخطأ المعياري بلغ (0.014).

اما معلمة $CointEq(1-)*$ فمن شروطها ان تكون سالبة ومعنوية، وتبين من النتائج بانها سالبة ومعنوية، وهذا يشير ضمنا الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، اما

جوهرية الانموذج المقدر ($Adj R^2$) فبلغت (0.98) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر حوالي (98%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع اما النسبة المتبقية (2%) فهي متغيرات عشوائية لم يأخذها الانموذج بنظر الاعتبار.

2-2-5. تحليل العلاقة طويلة الاجل:

❖ اوجدت نتائج الاجل الطويل أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين (X_1) و (Y) أي ان زيادة الانفاق العام كنسبة من GDP بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة معدلات البطالة بمقدار (1.433%) ليؤثر في معدلات البطالة في الاجل الطويل.

❖ كما اوجدت نتائج الاجل الطويل بعدم وجود أثر معنوي لكل من الايرادات كنسبة من GDP وعرض النقد الواسع كنسبة من GDP واسعار الصرف واسعار الفائدة الحقيقية والاستثمار الاجنبي المباشر الوافد كنسبة من GDP والصادرات كنسبة من GDP على معدلات البطالة.

❖ اوجدت نتائج الاجل الطويل وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى (5%) بين (X_8) و (Y) أي ان زيادة الاستيرادات كنسبة من GDP بنسبة (1%) ادت الى انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.855%).

اما اختبار الحدود (Bounds Test) الخاص باختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل (التكامل المشترك) فقد اثبت بوجود علاقة تكامل مشترك اذ بلغت قيمة اختبار (F-statistic) المحتسبة (28.93) وهي أكبر من القيم الجدولية العظمى والصغرى عند جميع مستويات المعنوية، لذا نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ونرفض فرضية العدم.

3-5. اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: يبين

الجدول (4) خلة النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي، اذ كانت احتمالية اختبار (F-statistic) (0.1658) وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى المعنوية (5%) لذا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الانموذج المقدر، ونرفض الفرض البديل.

الجدول (4): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.1658	Prob. F(2,1)	17.69370	F-statistic

المصدر: مخرجات برمجية الاقتصاد القياسي Eviews-12.

4-5. اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH: الجدول (5) يبين

بان قيمة الاحتمالية (Prob.F) و (Prob. Chi-Square) كانت غير معنوية عند مستوى (5%) لذا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة تجانس التباين، ونرفض الفرض البديل.

الجدول (5): نتائج اختبار عدم تجانس التباين

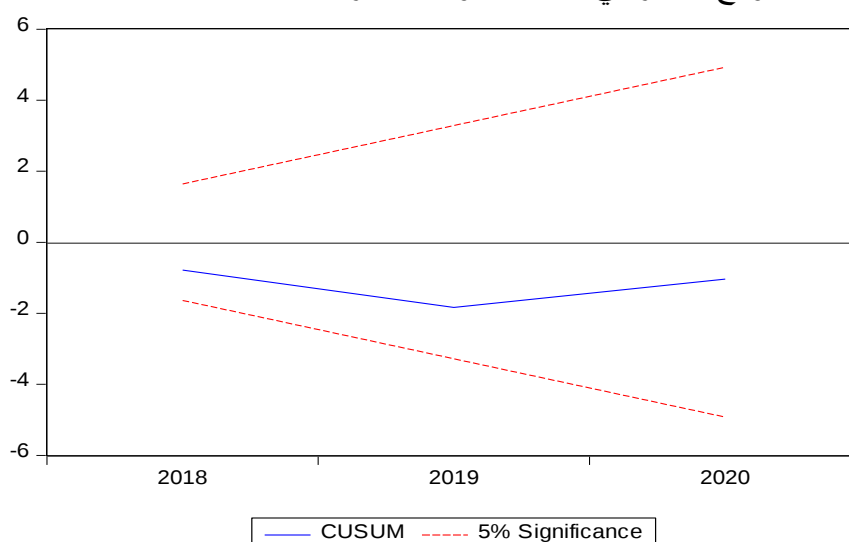
Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.1065	Prob. F(1,26)	2.796602	F-statistic
0.0991	Prob. Chi-Square(1)	2.719240	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات برمجية الاقتصاد القياسي Eviews-12.

5-5. اختبار استقرارية الانموذج المقدر (CUSUM SQ) (CUSUM): من خلال الاختبارين

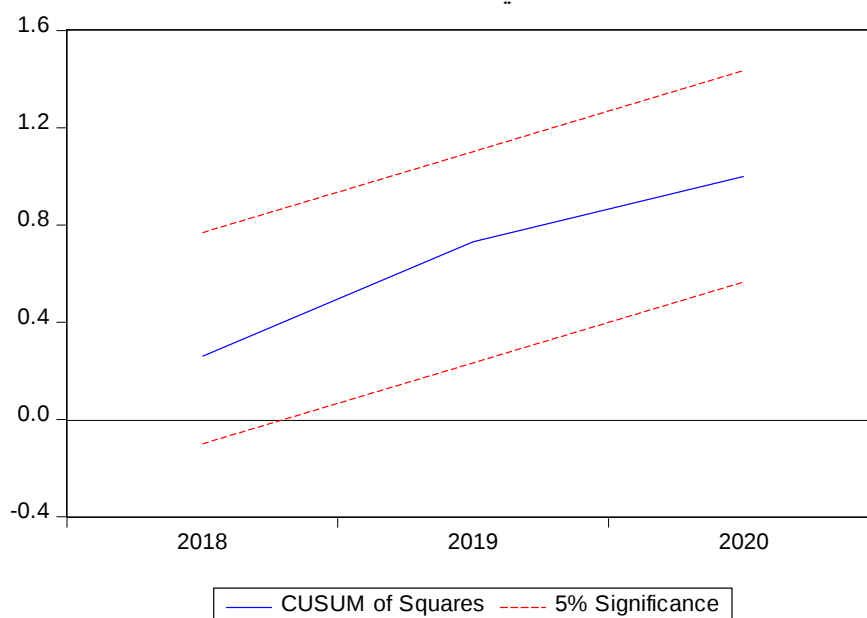
(CUSUM) المجموع التراكمي للبواقي الخاص بالأجل القصير و (CUSUM SQ) المجموع

التراكمي لمربعات البواقي الخاص بالأجل الطويل يمكن معرفة هل ان الانموذج المقدر مستقر في الاجل القصير والطويل ام لا، من خلال نتائج اختبار (CUSUM) في الشكل (2) الخاص بالأجل القصير تبين بان المجموع التراكمي للبواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مساوى معنوية (5%) اي بان الانموذج المقدر مستقر، اما نتائج اختبار (CUSUM SQ) كما في الشكل (3) الخاص بالأجل الطويل فتبين بان المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل خطوط القيم الحرجة، أي ان الانموذج المقدر في الاجل الطويل مستقر.



الشكل (2): اختبار استقرارية الانموذج المقدر في الاجل القصير

المصدر: مخرجات برمجية الاقتصاد القياسي Eviews-12.



الشكل (2): اختبار استقرارية الانموذج المقدر في الاجل الطويل

المصدر: مخرجات برمجية الاقتصاد القياسي Eviews-12.

6. نتائج البحث ومضامين السياسات الاقتصادية: بعد ان قدم البحث بعض الادلة النظرية والتجريبية للعلاقة بين السياسات الاقتصادية ومعدل البطالة فقد تم تقدير اثر بعض متغيرات السياسات

الاقتصادية والمتمثلة بالسياسة المالية والنقدية والتجارية على معدل البطالة في مصر خلال المدة 1990-2020 وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية والتقدير من خلال نموذج الانحدار ذو فترات الابطاء الموزعة ARDL توصل البحث وفي الاجل القصير لوجود اثر معنوي عكسي للأنفاق العام نسبة GDP والايادات العامة نسبة من GDP وعرض النقد الواسع نسبة من GDP والاستثمار الاجنبي المباشر الوافد نسبة من GDP والصادرات نسبة من GDP في معدلات البطالة واثر ايجابي معنوي لكل من سعر الصرف وسعر الفائدة الحقيقي والاستيرادات نسبة من GDP، أما في الأجل الطويل فقد كان هناك اثر معنوي طردي للأنفاق الحكومي نسبة من GDP واثر عكسي معنوي للاستيرادات نسبة من GDP في معدلات البطالة في حين لم يكن هناك اي اثر معنوي لبقية المتغيرات.

ولغرض الحد من ارتفاع معدلات البطالة في مصر ينبغي أن تركز مضامين السياسات الاقتصادية في مصر على ما يأتي:

- ❖ التركيز على السياسة المالية التوسعية عن طريق تخفيض الضرائب بهدف زيادة الاستهلاك ثم الدخل ثم التوظيف.
- ❖ اتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق خفض اسعار الفائدة لتخفيض الاعباء على المشاريع المتوسطة والصغيرة لتشجيعها على الاستثمار على اعتبار انها تستقطب جزء كبير من الايدي العاملة.
- ❖ توفير مناخ ملائم وتقديم حوافز بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوجيهها الى مشاريع انتاجية تستوعب أكبر قدر ممكن من الايدي العاملة.
- ❖ تفعيل دور السياسات التجارية وبالشكل الذي يضمن تحقيق فائض تجاري لصالحها لتشجيع المنتجات المحلية التي تستوعب جزء من الايدي العاملة.
- ❖ التنسيق بين السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية وبما يضمن تأثيرها في النشاط الاقتصادي بشكل عام ومعدلات البطالة بشكل خاص.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. بخيت، حيدر نعمة ومطر، فريق اجياد، (2012)، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض خلال المدة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 25، العراق.
2. الجبوري، ختام حاتم، الجبوري عبدالحق دبي، (2017)، اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 9، العدد 4.
3. الخيكاني، نزار كاظم صباح، (2010)، تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلاً، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 3، العدد 15.
4. الصوص، شريف علي، (2012)، التجارة الدولية الاساس والتطبيق، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان.

5. عبد المؤمن، بهلوشي وانيس، طواهري، (2020)، أثر تغيرات اسعار البترول على سعر الصرف دراسة حال الدينار الجزائري في الفترة 2006-2018، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945.
 6. العزاوي، كريم عبيس والشمري حسين عباس، (2018)، أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة 2003-2014، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 10، العدد 2.
 7. علي، صباح نعمة، (2020)، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مكتبة الضاد للطباعة والنشر، بغداد.
 8. معل، حلوب كاظم، (2017)، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الاولى، دار امل المجد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Almula-Dhanoon, Mufeed. & Dhanoon, Marwan. & Hammid, Mustafa, (2020), Does Government Size Explain Unemployment in MENA Countries, Applied Economics Quarterly, Vol. 66.
2. Chaudhuri, Sarbajit. & Mukhopadhyay, Ujjaini, (2014), Foreign Direct Investment Developing Countries. New Delhi: Springer.
3. Chimnani, Hina and Niaz, Ahmed Bhutto and Butt Falahuddin and Shaikh, Ali Sheeraz, (2017), The Effect of Exchange Rate Unemployment Rate in Asian Countries, Proceedings of 2d International Conference on Business Management (ISBN: 978-969-9368-06-6)
4. Chimnani, Hina and Niaz, Ahmed Bhutto and Butt Falahuddin and Shaikh, Ali Sheeraz, (2012), The Effect of Exchange Rate Unemployment Rate in Asian Countries, Proceedings of 2d International Conference on Business Management (ISBN: 978-969-9368-06-6)
5. Chu, Tuan. Hölscher, Jeans. McCarthy, Dermot, (2018), The Impact of Productive and non-Productive Government Expenditure on Economic Growth: an Empirical Analysis in High-Income Versus Low- to Middle-Income Economies. Empirical Economics: Springer, 58. From Developing Areas, Vol.43, No.1.
6. International Labour Organization, (2012), National employment policies.
7. Kumar, Nagesh, (2003), Globalization, Foreign Direct Investment and Technology Transfer. New York: Routledge.
8. Labonte, Marc, (2020), Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions, Congressional Research Service.
9. Moheideen, Atif, (2016), Economic Globalization and Unemployment: The Experience of Arab Countries, University of Sharjah, Journal for Humanities & Social Sciences, Volume 13, No.1.
10. Ozcelebi, Oguzhan and Ozkan, Seval, (2017), Economic Factors Influencing the Dynamics of Unemployment in the G10 Countries: Empirical Evidence from Panel Data Modeling, Journal of Business, Economics and Finance, Vol6, Issue 1

11. Pinto, Marco, (2013), *International Trade and Unemployment: On the Redistribution of Trade Gains When Firms Matter*, Germany, and Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
12. Raifu, Isiaka Akande, (2017), *On the Determinations of Unemployment in Nigeria: What are the Roles of Trade Openness and Current Account Balance? Review of Innovation and Competitiveness*, Vol. 3. Issue, 4.
13. Robinson, Austin. & Moggridge, Donald, (2013), *the Collected Writings of John Maynard Keynes*, New York. Cambridge University Press.
14. Selim, Mohammad. & Hassan, M. Kabir., (2019), *Interest-Free Monetary Policy and its Impact on Inflation and Unemployment Rates*. *International Journal of Islamic Finance*, Vol. 11, No. 1
15. Tagkalakis, Athanasios O., (2013), *the Unemployment Effects of Fiscal Policy: Recent Evidence from Greece*. *Tagkalakis IZA Journal of European Labor Studies* 2:11.
16. World Trade Organization, (2017), *World Trade Report 2017*.
17. Xiangquan, Zeng. Yuxue, Cui. Shisong, Qing. Yumei, Yang, (2011), *Real Exchange Rate, Foreign Trade and Employment: Evidence from China*. The Institute for the Study of Labor (IZA) in Bonn.